E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1997/21
21 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧
البند ٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

تقارير واستنتاجات وتوصيات الهيئات الفرعية:
مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إليكم من سعادة السيد عثمان ارتوغ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر المرفق).

وأكـــون ممتنا لو تفضـــلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها وتذييلها، الذي يتضمن رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إليكم من سعادة السيد تانر اتكين وزير الخارجية والدفاع بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية، بوصفها وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) حســين تشلم
السفير
الممثل الدائم

* E/1997/100.

97-10754 250497 250497

مرفق

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى
الأمين العام من السيد عثمان ارتوغ

يشرفني أن أحيل طيا رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إليكم من سعادة السيد تانر اتكين، وزير الخارجية والدفاع للجمهورية التركية لقبرص الشمالية، فيما يتعلق بتقريركم عن مسألة حقوق الإنسان في قبرص (E/CN.4/1997/48، المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧) الذي قُدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين.

وأكون ممتنا إذا تفضلتم بتعميم هذه الرسالة وتذييلها بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) عثمان ارتوغ
ممثل
الجمهورية التركية
لقبرص الشمالية

تذييل

رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى
الأمين العام من السيد تانر اتكين

يشرفني أن أشير إلى تقريركم عن مسألة حقوق الإنسان في قبرص (E/CN.4/1997/48، المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧) الذي قُدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثالثة والخمسين وأن أوجه انتباهكم إلى ملاحظاتي التالية على ذلك التقرير.

إن تصاعد التوتر الذي شهدته الجزيرة خلال السنة الماضية والمشار إليه في الفقرة ٦ من التقرير، هو نتيجة مباشرة للسياسات والإجراءات العدائية التي اعتمدتها الإدارة القبرصية اليونانية. وأكبر دليل على ذلك ما قدمته الإدارة القبرصية اليونانية من دعم معلن للمظاهرة الاستفزازية التي نظمها الاتحاد القبرصي للدراجات البخارية في صيف عام ١٩٩٦ والتي تم وصفها في الفقرة ٢ من تقريركم عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/1996/1016 المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦) بأنها "مجموعة من الإجراءات كفيلة بالتسبب في أكبر قدر من الاستفزاز"، وأن العنف الذي نشأ عن ذلك أدى إلى زيادة التوتر وانعدام الثقة بين الطرفين، وهو وضع زاد سوءا من جراء إبرام الطرف القبرصي اليوناني مع الاتحاد الروسي عقدا لشراء منظومة قذائف من طراز S-300.

وتشير الفقرة ٧ من الوثيقة E/CN.4/1997/48 إلى قرار مجلس الأمن ١٠٩٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ الذي دعا فيه المجلس إلى تجنب الإجراءات التي تزيد التوتر وأعرب عن قلقه إزاء مستويات التعزيز المفرطة للقوات العسكرية والأسلحة في جمهورية قبرص وإزاء معدل توسيع نطاقها والارتقاء بمستواها وتحديثها، بما في ذلك إدخال الأسلحة المتطورة. إلا أن التقرير لا يشير إلى أن الطرف القبرصي اليوناني باتخاذه القرار الاستفزازي للغاية بشراء منظومة القذائف من طراز S-300 قد خالف بصورة مباشرة قرار المجلس ضاربا عرض الحائط بما وجه إليه من انتقاد دولي واسع النطاق وبما قد يترتب على ذلك من عواقب سلبية للغاية بالنسبة لإمكانيات التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

وقد أعلنت وزارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها إزاء هذه المسألة في البيان التالي الصادر في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧:

"... (إن شراء القذائف) سيعيق الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في قبرص. ويمثل القرار الذي اتخذه الطرف القبرصي (اليوناني) عنصرا جديدا ومزعزعا للاستقرار في الجزيرة وفي المنطقة في الوقت الذي يقوم فيه المجتمع الدولي باستقصاء طرق تعزيز التعاون السياسي بغية إحراز تقدم ملحوظ في عملية التسوية ... فمنظومة القذائف الجديدة هذه تعتبر أكثر مدعاة للقلق إذ أنها تهدد بالنهوض بمستوى الأسلحة في قبرص إلى مستوى نوعي جديد ومثير للقلق ... ونعتقد

أن إبرام عقد المبيع هذا يجعل أي جهد من جهود الوساطة أكثر صعوبة بكثير ويُضر بالمناخ السياسي".

وقد رفض الطرف القبرصي اليوناني بصورة غير مسؤولة إعادة النظر في عملية الشراء على الرغم من تبعاتها الخطيرة. وقد جاء على لسان الزعيم القبرصي اليوناني، السيد غلافكوس كليريديس، أن "اقتناء القذائف أمر غير قابل للتفاوض". وقد دفعت الإدارة القبرصية اليونانية بالفعل القسط الأول البالغ ٢٢ مليون جنيه استرليني للحصول على منظومة القذائف التي سيتم نشرها في جنوب قبرص في غضون الـ ١٦ شهرا القادمة.

وتشير الفقرة ١٣ من التقرير (E/CN.4/1997/48) إلى أن القبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجنوب "يُمنحون نفس الحقوق القانونية والامتيازات التي تُمنح للقبارصة اليونانيين". على أنه تم التسليم في تقارير عملية الأمم المتحدة في قبرص بأنهم يتعرضون للمضايقة والتمييز العلني. أما ظروف البشر القاسية والمعاملة التمييزية التي يعاني منها القبارصة الأتراك المقيمون في الجزء الجنوبي من قبرص، فقد ألقى الضوء عليها تقرير وزارة الخارجية للولايات المتحدة المعنون "قبرص: المسائل الإنسانية: المطوقون (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦) الذي وزع على أعضاء الكونغرس. ويذكر التقرير أن "القبارصة الأتراك المقيمين بالجنوب والبالغ عددهم ٣٦٠ نسمة تقريبا يُصادفون صعوبات في الحصول على الوثائق ويشتكون من المضايقة والرقابة وقدر من التمييز في الحصول على الوظائف". كما أن تقرير وزارة الخارجية بالولايات المتحدة عن حقوق الإنسان في قبرص (لعام ١٩٩٥) يؤكد استمرار التقارير التي تُفيد بتعرض القبارصة الأتراك المقيمين في الجنوب للمضايقة والرقابة على يد الشرطة القبرصية اليونانية. وما زال هذا الوضع قائما اليوم، وهذا ما أكده تقرير عام ١٩٩٦ الصادر مؤخرا والذي يُشير من جديد إلى استمرار المضايقة والتعرض للأذى.

وقد حدث، مباشرة بعد المظاهرات العنيفة التي نظمّها الطرف القبرصي اليوناني في آب/ أغسطس ١٩٩٦، أن أصبحت الاعتداءات على القبارصة الأتراك وممتلكاتهم وحتى على أماكن العبادة التابعة لهم أمرا مألوفا، سواء في الجنوب أو في قرية بيلي المختلطة الواقعة داخل المنطقة العازلة. وتمت الإشارة في تقريركم الأخير (S/1996/1016، المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦) إلى أن القبارصة الأتراك الذين يقيمون ويعملون في الجنوب "تأثروا سلبا" بالأحداث الحاصلة في ديرينيا، وتذكر الفقرة ٢٢ من التقرير أنه "في أعقاب الحوادث التي وقعت في آب/ أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦، اتصل عدد من القبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي من الجزيرة بقوة الأمم المتحدة وأعربوا عن قلقهم على سلامتهم".

كذلك، فإن التمييز العنصري والاقتصادي والاجتماعي اللاإنساني الذي يُعاني منه القبارصة الأتراك في الجنوب قد ألقيت عليه الأضواء مؤخرا في الصحافة القبرصية اليونانية. إذ وضعت صحيفة اليشيا

(Alilhia) في عددها الصادر في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ الظروف المعيشية القاسية التي تُعاني منها الطائفة القبرصية التركية في ليما سول. وعلى نقيض الدعاية الطنانة التي تُشيعها الإدارة القبرصية اليونانية بأن القبارصة الأتراك يُمنحون نفس الحقوق ويتمتعون بنفس الفرص للحصول على ما تقدمه الدولة من دعم ومساعدة، كشفت الصحيفة عن أن المناطق السكنية هي في الواقع "مرتع للفقر والمعاناة والبطالة". وأفادت الصحيفة أيضا بأن الشرطة القبرصية اليونانية تحد بصرامة لأغراض الرقابة من حرية التنقل بالنسبة لـ ١٥٠ قبرصيا تركيا موجودين في تلك المنطقة. ويوجه الانتباه إلى أن "الحي التركي في ليماسول مختلف عن الأحياء الأخرى في المدينة إذ لا توجد فيه أي مبان جديدة. وعلاوة على ذلك، يُنصح السياح بعدم زيارة ذلك الحي". ومما يزيد من بؤس السكان المقيمين في ذلك الحي حالة المنازل المتداعية وعدم وجود كهرباء أو مياه جارية.

أما بالنسبة للقبارصة اليونانيين المقيمين في الجزء الشمالي من قبرص (انظر E/CN.4/1997/48، الفقرة ١٥)، فينبغي التشديد على أن السلطات القبرصية التركية لا تمارس أي سياسة تمييزية ضد القبارصة اليونانيين المقيمين في منطقة كارباس. وفي الواقع، اعتمدت السلطات القبرصية التركية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ ومن جانب واحد مجموعة من تدابير حسن النية تهدف إلى زيادة النهوض بمستويات المعيشة للقبارصة اليونانيين المقيمين في منطقة كارباس. وقد ذكر التقرير المشار إليه أعلاه الذي أعدته وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد أنه "يوجد حاليا ما يزيد على ٥٠٠ قبرصي يوناني في منطقة كارباس. ويُعرف أولئك القبارصة اليونانيون في الجنوب باسم "المطوقون". ومع أن مستويات معيشتهم دون المستويات السائدة في الجنوب، فإنها تتساوى مع مستويات معيشة القبارصة الأتراك المقيمين في المنطقة".

أما فيما يتعلق بالرعاية الصحية (انظر E/CN.4/1997/48، الفقرة ١٦)، فتقوم المراكز الصحية الملائمة التابعة لوزارة الصحة بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية بتوفير الخدمات للسكان المحليين (القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين والموارنة) في منطقتي كارباس وغيرين. ويفيد السكان المحليون دون أي قيد من مرافق العناية الصحية. أما المراكز الصحية المحلية الموجودة في شبه جزيرة كارباس، فهي في ديبكارباز و يين ايرينكوي. ومن الحالات التي يتعذر فيها على المراكز الطبية توفير العلاج الطبي اللازم، يُنقل المرضى إلى مستشفيات في غازي ماغوسا أو ليفكوسا للحصول على العلاج. وفيما يتعلق بالقبارصة اليونانيين يمكن، عند الطلب، نقلهم إلى الجنوب. وبالمثل، فإن الموارنة المقيمين في كوروسام واوزان وكارباسا يفيدون من الخدمات الطبية التي توفر في مناطق تيبيباسي ولابتا وغيرني المجاورة.

أما فيما يتعلق بالتراث الثقافي (انظر E/CN.4/1997/48، الفقرة ١٩)، فتتولى إدارة الآثار والمتاحف بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية المحافظة على الآثار في حدود الموارد المالية والتقنية المحدودة. فعلى سبيل المثال، تم الانتهاء من أعمال الإصلاح الشامل لدير ابوستولوس اندرياس، كما تم إصلاح الطريق المؤدي إليه لتحسين إمكانية الوصول إلى الموقع. ويدعي الطرف القبرصي اليوناني أنه قلق على حالة التراث التاريخي للجزيرة في حين أنه يستخدم القضية كأداة للدعاية ويمنع توفير المعونة اللازمة للسلطات

القبرصية التركية من أجل صيانة الممتلكات الثقافية. بالإضافة إلى ذلك، فهي تمنع أيضا علماء الآثار وغيرهم من العلماء من إجراء الأبحاث وتقديم المساعدة إلى إدارة الآثار في الجزء الشمالي من قبرص.

وفي هذا السياق، لم تتم الإشارة في التقرير إلى حالة التراث الثقافي الإسلامي التركي في الجنوب، أما آثار العمارة التركية العثمانية في الجزء الجنوبي من قبرص، فهي مهددة بالزوال بسبب عدم قيام الإدارة القبرصية اليونانية بحمايتها والحفاظ عليها. وتم مثلا إهمال الأراضي المحيطة بمسجد تاهتاكالي والمسجد العمري بحيث تحولت إلى أكوام من القمامة. علاوة على ذلك، فإنه في الوقت الذي كانت تجري فيه أعمال العنف على الحدود في الصيف الماضي، أظهرت بعض العناصر القبرصية اليونانية عداءها للطرف القبرصي التركي بالاعتداء على آثار التراث التركي الإسلامي في الجزيرة. وفي ١٢ آب/ أغسطس، تعرض المسجد العمري في القطاع القبرصي اليوناني في نيقوسيا لحادث حريق متعمد ألحق الضرر بالهيكل التاريخي للمبنى. وكان مسجد العمري قد تعرض لاعتداء مماثل في آذار/ مارس ١٩٩٠. وقد تلى فعل التدنيس هذا اعتداء مماثل حيث لحق ضرر أيضا بمسجد في مدينة ليماسول من جراء تعرضه للحريق.

وفي الفقرة ٢٠ من التقرير، جاء أن السلطات القبرصية التركية "ترفض" السماح بتعيين مدرسين من القبارصة اليونانيين لتوفير التعليم للأطفال القبارصة اليونانيين في مقاطعة كارباس. ويوجد حاليا ثلاثة مدرسين من القبارصة اليونانيين يوفرون التعليم للأطفال القبارصة اليونانيين في المنطقة، وذلك بالاستعانة بكتب ومواد تم الحصول عليها من الجزء الجنوبي من قبرص.

ومما يؤسف له أن إحدى المدرسات، واسمها الين فوكا، تواصل استخدام وظيفتها كمدرسة لنشر الدعاية القومية والإدلاء بتصاريح معادية للأتراك في حجرات الدراسة وخارجها، مما يؤدي إلى زيادة التوتر بين الطائفتين في المنطقة. وقد أعرب الطرف القبرصي التركي بشدة وتكرارا لنائب مبعوثكم الخاص إلى الجزيرة عن اعتراضه على تصرف السيدة فوكا غير المقبول. وكان الزعيم القبرصي اليوناني، غلافكوس كليريوس، قد وعد منذ سنتين بفصل السيدة فوكا إلا أنه لم يفعل ذلك وقرر فيما بعد منحها المزيد من الدعم بالإضافة إلى مكافأة مالية.

وفي الختام، فإن العمال القبارصة الأتراك في الجنوب الذين قام مقاولون قبارصة يونانيون بفصلهم من عملهم في تعبير صارخ للتمييز العنصري والتعصب لا يزالون محرومين من حقهم في العمل بالرغم من الاستنكار الذي أعربت عنه قوة الأمم المتحدة في قبرص (انظر E/CN.4/1997/48، الفقرة ٢٣).

وفي الوقت الذي تبذل فيه الأمم المتحدة جهودا متزايدة لاستئناف المحادثات المباشرة بين الطرفين بهدف التوصل إلى نتيجة، فإن نشر هذا التقرير الأخير عن حالة حقوق الإنسان في قبرص، الذي لا يمثل إلا مادة دعائية يستخدمها الطرف القبرصي اليوناني ضد الطرف القبرصي التركي، هو أمر يؤسف له ولا جدوى من ورائه.

وأرجو سعادتكم مخلصا العمل على أن تراعي التقارير المقبلة الآراء والشواغل الشرعية للطرف القبرصي التركي وأن تتضمن تقييما متوازنا لجميع المسائل المتصلة بقبرص.

(توقيع) تانر اتكين
وزير الخارجية والدفاع

- - - - -